الخرينج يشيد بالحملات الأمنية المكثفة للقبض على مخالفي القانون

أشاد نائب رئيس مجلس الأمة مبارك بنيه الخرينج بالجهود الكبيرة والمتميزة الذي يقوم بها نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد في حفظ امن واستقرار الكويت، مشيدا بالخطوات والحملات الامنية المكثفة في القبض على مخالفي القانون في البلاد.

مبارك الخرينج

وتابع الخرينج: ان الحملات الامنية المكثفة الحالية التي تقوم بها وزارة الداخلية بتوجيهات ومتابعة مباشرة من الوزير الخالد الحازم تجاه امن الكويت والكويتيين والحكيم بتوجيهاته لرجال الداخلية للتعامل مع الاجراءات الامنية وفق القانون واحترام حقوق الانسان وبقيادة سعادة الفريق اول سليمان الفهد وكيل وزارة الداخلية وبإشراف اللواء عبدالفتاح العلي الوكيل المساعد للأمن العام بتنظيف البلاد من بؤر الجريمة ومخالفي الإقامة الذين يسيئون للكويت بجرائمهم ومخالفتهم لقانون الإقامة المنظم لوجودهم في البلاد.

واعتبر الخرينج ان استمرار الحملات الامنية تجاه المخالفين سيؤدي الى تنظيف البلاد من الاشخاص المجرمين والهاربين من وجه العدالة كما هو حاصل اثناء الحملات الامنية سواء في جليب الشيوخ او بعض المناطق الاخرى التي اصبحت مراكز تجمع لهؤلاء.

وطالب الخرينج باستمرار هذه الحملات وتكثيفها وتوسعها لجميع مناطق الكويت لمحاربة هذه الظاهرة السلبية في الكويت، مطالبا الجميع في البلاد التعاون ودعم هذه الحملات الامنية التي هي في نهاية الامر تكون لصالح البلاد والعباد.

وتقدم الخرينج بالشكر الجزيل والتقدير العميق لرجال الداخلية الأبطال قادة وافرادا على جهودهم الملموسة في حفظ الامن ومطاردة المخالفين سائلا الله ان يحفظ الكويت وشعبها من كل مكروه في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد وسمو ولي عهده الامين الشيخ نواف الاحمد.

الحمدان: يجوز أن يكون لأي سلعة أو شركة وكيل أو أكثر داخل الكويت

قدم عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب حمود الحمدان حزمة اقتراحات وتعديلات جوهرية للجنة بشأن مشروع قانون تنظيم الوكالات التجارية، مطالبا بإضافة جملة على المادة الأولى: «ويجوز أن يكون لأي سلعة أو شركة وكيل أو أكثر داخل الكويت»، كما طالب بإلغاء جملة «وأن يكون استيرادها من نفس بلد الإنتاج» في المادة الرابعة.

حمود الحمدان

ورأى تعديل الفقرة الأخيرة في المادة الرابعة كذلك لتصبح: «ويجوز استيراد السلع أو توفيرها من الوكلاء المعتمدين في مجلس التعاون الخليجي إذا توافرت فيها الشروط والمواصفات الخليجية والعالمية وشرط كفالة المصنع».

أما التعديل على المادة الخامسة فكانت كالتالي: إلغاء الفقرة التالية من المادة: «وبشرط أن تكون السلعة أو المنتج التي استوردها الطرف الثالث بذات المواصفات للسلع والمنتجات التي يتولى الوكيل أو الموزع تسويقها في الكويت».

وطالب باستبدال كلمة «مقبولا» الواردة في المادة السابعة بحسب النص الذي انتهت إليه اللجنة بكلمة «مرفوضا»، بحيث تكون الفقرة الأخيرة من المادة السابعة على النحو التالي:

«ويجب على وزارة التجارة والصناعة أن تبت في الطلب المقدم إليها لقيد الوكالة التجارية خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه على النموذج المعد لذلك، وإلا اعتبر الطلب مرفوضا، وأن تعلن في الجريدة الرسمية.. الخ».

وفي المادة العاشرة، طالب بإقرار المادة كما جاءت من الحكومة بالنص التالي: «يلتزم أي وكيل بعد نفاذ هذا القانون بأن يقوم عند تجديد قيد وكالته بأن يقدم ما يفيد مزاولته لنشاط الوكالة سواء كانت سلعة أو منتجا أو خدمة وذلك خلال سنتين من تاريخ قيد وكالته في السجل»، كما يلتزم الوكيل أو الموزع المسجل وكالته قبل نفاذ هذا القانون بتجديد قيد الوكالة وفق أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية وذلك خلال مدة السنتين المشار إليها من تاريخ نفاذ القانون وإلا شطبت الوكالة، وفي جميع الاحوال يجوز لمن شطبت وكالته إعادة قيدها من جديد بعد استيفاء الشروط المنصوص عليها بهذا القانون ولائحته التنفيذية.

العازمي يُشيد بقرارات الكندري لكشف الفساد الإداري والمالي في «البلدية»

أشاد النائب حمدان العازمي بجهود وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري في كشف الفساد والتلاعب المالي والاداري في بلدية الكويت، موضحا ان اكتشاف الكندري الفضيحة المالية الكبرى التي هزت اروقة البلدية بشأن وجود تلاعبات مالية لمدة أربع سنوات متواصلة امتدت منذ 2011 إلى 2015 شملت تحصيل إيرادات البلدية النقدية، دليل على محاربة الوزير لقوى الفساد داخل هذا القطاع الحكومي المهم الذي تفشى فيه الفساد.

حمدان العازمي

وأثنى العازمي في تصريح صحافي على قرار الوزير الكندري بتشكيل لجنة برئاسة كبير الخبراء الحسابيين في وزارة العدل لحصر كل الإيرادات التي دفعت نقدا ولم يتم توريدها إلى صندوق البلدية وتحديد كل من كان له يد في هذا العمل من موظفي البلدية أو غيرهم، مع ذكر الاسم والصفة ومركز العمل، سواء كان عمله تنفيذيا أو إشرافيا، مع بيان المدة التي تم فيها هذا الفعل وكل من ساهم فيه، سواء كان ذلك عن طريق الاتفاق أو التحريض أو المساعدة، وسواء كان الفاعل من العاملين في البلدية أو من خارجها.

واختتم العازمي تصريحه، مطالبا كل مسؤولي الدولة بالعمل على محاربة قوى الفساد والمتنفذين الذين عاثوا في الارض فسادا واستغلوا الضعف الحكومي في تنفيذ اجنداتهم وتضخيم ارصدتهم على حساب المال العام.

عبدالله يستفسر عن رفض أستاذ في «التطبيقي» التدريس الصيفي وحصوله على مكافأة

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالا برلمانيا لوزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى جاء فيه:

ورد في احدى الصحف الكويتية بتاريخ 2010/9/4 خبرا بعنوان «أستاذ في التطبيقي يرفض التدريس في الصيفي والإدارة تكافؤه براتب شامل». لذا يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي:

د.خليل عبدالله

ما مدى صحة قيام أستاذ في التطبيقي برفض التدريس الصيفي وحصوله على المكافأة السنوية للسنة المالية (2010ـ2011)، إذا كانت الإجابة بنعم فهل تم إجراء تحقيق مع الأستاذ المذكور؟ وماذا تم بشأنه؟ مع تزويدي بنسخ من محاضر التحقيق والمذكرة القانونية والقرار الإداري بالمساءلة التأديبية إن وجدت، وفي حال عدم اتخاذ أي إجراء بشأنه يرجى توضيح أسباب الامتناع عن المساءلة التأديبية بالمخالفة للوائح، وإذا كانت الشكوى ثابتة في حق الأستاذ المذكور برفضه التدريس الصيفي، فهل تمت مطالبته برد المكافأة المالية؟ وفي حال لم يتم أي إجراء في حق الأستاذ المذكور الرافض للتدريس الصيفي بالمخالفة للوائح، فما سبب تقاعس إدارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي باتخاذ الإجراءات المناسبة في مثل هذه الحالة، ومن يتحمل مسؤولية هدر المال العام بصرف غير المستحق للأستاذ المذكور؟ كما يرجى تزويدي بكشف بعدد القضايا المحكوم فيها نهائيا بالتجاوز على المال العام التي خسرتها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي خلال العشر سنوات الماضية وحتى تاريخ طرح هذا السؤال.

هنأ السودان وكوبا وهاييتي بالأعياد الوطنية

الغانم وصل إلى القاهرة للقاء السيسي

رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم لدى مغادرته إلى القاهرة وفي وداعه د.علي العمير والسفير ياسر عاطف

الرئيس الغانم اثناء وصوله إلى القاهرة

يتوجه إلي جنيف لعقد اجتماعات مع عدد من المسؤولين في الاتحاد البرلماني الدولي

وصل رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم امس الى القاهرة في زيارة تستمر يومين يلتقي خلالها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي.

وكان في استقبال الغانم لدى وصوله مطار القاهرة مندوبنا الدائم لدى جامعة الدول العربية السفير احمد البكر والقائم بأعمال سفارتنا لدى جمهورية مصر العربية خالد الخالدي.

وكان الرئيس الغانم توجه الى القاهرة أمس في مستهل جولة تشمل جنيف أيضا، حيث من المقرر أن يجتمع الى الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي.

كما سيعقد الغانم في جنيف اجتماعات مع عدد من المسؤولين في الاتحاد البرلماني الدولي.

وكان في وداع الغانم لدى مغادرته وزير الأشغال ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير وسفير جمهورية مصر العربية الشقيقة لدى البلاد ياسر عاطف والأمين العام المساعد لشؤون حرس المجلس اللواء خالد الوقيت والأمين العام المساعد للعلاقات العامة والمنظمات مهدي المطيرات.

من جانب آخر، بعث الرئيس الغانم ببرقيتي تهنئة الى رئيس المجلس الوطني في جمهورية السودان إبراهيم أحمد عمر ورئيس مجلس الولايات عمر سليمان آدم، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

وبعث الغانم ببرقية تهنئة مماثلة الى رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية هاييتي ريتش أندريه بمناسبة العيد الوطني لبلده.

«الميزانيات» ناقشت الحساب الختامي للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والحرس الوطني

أوضحت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في بيان صحافي لها أنها قد اجتمعت لمناقشة الحسابين الختاميين للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والحرس الوطني للسنة المالية 2015/2014 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنهما، وقال رئيس اللجنة عدنان عبد الصمد تبين لها ما يلي:

عدنان عبدالصمد

أولا: الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

اطلعت اللجنة على الإجراءات التي اتخذتها «الأمانة العامة للتخطيط» في تصويب ملاحظاتها، ومن أبرزها تفعيل «مشروع إدارة ومتابعة وتقييم الأداء لمشروعات الجهات الحكومية وبرنامج عمل الحكومة» والذي يقيس أداء القطاعات الحكومية في تنفيذ الخطة الإنمائية للدولة من خلال ربط هذا المشروع مع الإدارة المركزية للإحصاء والتعاون معها لاستصدار تقارير شاملة تبين النتائج الحقيقية لأداء الجهات الحكومية المشمولة في الخطة، خاصة أن 80٪ من الجهات الحكومية قبل هذا التصويب لم تكن تلتزم بإدخال بياناتها التنفيذية في ذلك النظام مما لا يحقق الهدف الأساسي منه في قياس الاستراتيجية الحكومية رغم أن تكلفته جاوزت الـ 3 ملايين دينار كما جاء في تقرير ديوان المحاسبة.

وأطلعت الأمانة اللجنة على المنهجية العملية الجديدة التي اتخذتها لجنة البيوت الاستشارية مع الجهات الحكومية الأخرى في طرح مشاريعها تنفيذا لتوصية اللجنة في هذا الشأن، من خلال تقليص دورة عملها لتأهيل المكاتب الاستشارية لـ 45 يوما واعتمادها للنظم الإلكترونية في استصدار قرارات الموافقة على المكاتب المؤهلة بشكل فوري، واللجنة بصدد متابعة مدى فعالية هذه الآلية مع الجهات الحكومية.

ثانيا: الحرس الوطني

أوضحت اللجنة أنها ترى تجاوبا من الحرس الوطني وخطوات عملية جادة في تسوية ملاحظاتها خاصة أن ديوان المحاسبة قد أثنى على الجهود المبذولة والتعاون الملموس في تصويب الملاحظات.

ودعت اللجنة إلى المتابعة الحثيثة للانتهاء من مقترح النظام الاسترشادي للجمعيات العسكرية «الجيش ـ الشرطة ـ الحرس الوطني) وفق متطلبات الجهات الرقابية لتنظيم كياناتها القانونية والتجارية بشكل أفضل عما هو معمول حاليا مع التقيد بالتعليمات المالية المنظمة بتقديم الدعم لها وفق قواعد تنفيذ الميزانية.

مطيع لـ «الأنباء»: زيادة الأسعار دليل ضعف سياسة الحكومة

نواب يرفضون توجه الحكومة لرفع أسعار البنزين

ناصر الوقيت

رفض مراقب مجلس الامة النائب عبدالله التميمي نية الحكومة لرفع اسعار البنزين على المواطنين وتقليص الدعم عن المواد الأساسية التي باتت السلطة التنفيذية تسوق لها في تناقض واضح مع خطاب صاحب السمو الامير حفظه الله ورعاه خلال افتتاح دور الانعقاد الحالي عندما اكد على ضرورة ترشيد الانفاق دون المس بدخل المواطنين ومدخراتهم.

وقال انني مع سياسة ترشيد الانفاق في الهدر الحكومي ولكن من باب تقليص المكافآت والمخصصات التي يحصل عليها القياديون وليس التوجه مباشرة لجيوب المواطنين وتحميلهم ما لا طاقة لهم به، في ظل الارتفاع الكبير في الاسعار الذي يواجهونه.

وأضاف التميمي ان وزارة المالية قادرة على ترشيد الانفاق بالكثير من البنود في الميزانية دون ان يظهر لها اثر مباشر على جيوب المواطنين البسطاء الذين يعيشون على رواتبهم التي بالكاد تكفي لتغطية التزاماتهم المعيشية والاجتماعية.

وتابع ان الاسلوب الذي يتم التخطيط لتحسين وضع الميزانية عبر اللجوء لزيادة اسعار البنزين والمشتقات النفطية او اللجوء الى تقليص الدعم للمواد الاساسية هو اسلوب مرفوض لأنه الاسهل لديهم، لافتا الى ان المخططين لهذا التوجه لن يتضرروا ولن يتأثروا مباشرة بينما يدفع المواطن العادي الثمن.

وأشار التميمي الى ان الميزانية العامة للدولة تم تقليصها الى 19 مليار دينار بعد ان كانت تناهز 24 مليار دينار سنويا وبداية التخطيط لهذا الامر كان سليما عبر وضع آليات ولوائح لوقف الهدر في مخصصات السفر والمؤتمرات والمكافآت وغيرها من ابواب الاسراف في الميزانية، لكن ان يصل الامر الى تقصد المواطنين وزيادة الاسعار عليهم فهذا توجه خاطئ، مستدركا لاتزال هناك وسائل تستطيع الحكومة القيام بها دون ان تؤثر مباشرة على المواطن الكويتي.

عبدالله التميمي

د.أحمد مطيع

د.عبدالله الطريجي

وعبر عن استغرابه من عدم قيام الحكومة بالبحث عن مصادر اخرى لتنويع الدخل خصوصا ان لديها آفاقا واسعة وتملك القدرة على تنشيط القطاع النفطي للقيام بصناعات نفطية يمكن ان توفر دخلا اضافيا للميزانية خلال سنوات قليلة وتغطية العجز من الاحتياطي العام خلال هذه الفترة، لاسيما ان الدولة استثمرت خلال السنتين الاخيرتين اكثر من مائة مليار دولار من فائض اسعار النفط المرتفعة ويمكنها تمويل العجز بالموازنة من عوائد هذه الاستثمارات، فضلا عن الحلول اللاحقة التي يمكنها ان تدافع فيها عن المساس بالمواطنين مباشرة، قبل اللجوء لصندوق الاجيال المقبلة وغيرها من العمليات الاخرى التعويضية.

وختم التميمي قائلا: ان اسباب هبوط اسعار النفط هي اسباب وقتية وستزول في المرحلة المقبلة فلا يوجد داع لطحن الطبقة المتوسطة في المجتمع الكويتي من الآن في ظل وجود بدائل كثيرة تستطيع الحكومة القيام بها.

من جانبه، دعا النائب د.عبدالله الطريجي الحكومة الى تخفيف اندفاعها المحموم نحو رفع الدعوم عن السلع والخدمات ورفع الأسعار، والذي سيكون المواطن البسيط هو الأكثر تضررا منه، مشيرا الى ان الحكومة تتحدث عن خيارات لتعزيز موازنة الدولة، لكنها تتناسى أن الضحية وفق الخيارات المطروحة هو المواطن.

واضاف في تصريح صحافي ان مجلس الأمة قال كلمته، والكثير من النواب حذروا من اجراءات الحكومة التقشفية التي ستكون على حساب المواطن، لكن ما نلاحظه ان الحكومة مندفعة جدا في توجهها لرفع الدعوم عن الخدمات الاساسية، وهو ما يناقض تصريحات الوزراء المعنيين بأن القرارات الاصلاحية لن تمس ذوي الدخل المحدود.

وأعرب الطريجي عن امله في ان تتمهل الحكومة في اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة ضعف الايرادات النفطية، وان تتواصل مع مجلس الامة سواء في جلسة خاصة للمجلس، او من خلال مكتب المجلس، بهدف مناقشة السبل المثلى للتعامل مع هذا التراجع في موازنة الدولة.

وذكر الطريجي ان النواب يتفهمون التقارير الدولية التي تتحدث عن استمرار انحدار اسعار النفط، وبالتالي تضرر الميزانية، الا ان الخلاف مع الحكومة هو حول كيفية المعالجة التي يجب ألا تمس المواطنين لاسيما ذوي الدخل المحدود.

واشار الى ان لدى مجلس الأمة ولجانه البرلمانية الكثير من التقارير التي تتحدث عن هدر مالي مبالغ فيه لدى المؤسسات الحكومية وقيادات الدولة، مشددا على ان ضبط الانفاق الحكومي مقدم على اي اجراءات أخرى، كما ان من شأن ضبط هذا الهدر توفير ملايين الدنانير التي يمكن ان تغطي جانبا مهما من عجز الميزانية.

وأكد ان على الحكومة كذلك ان تعطي أهمية لها يمكن ان يقوم به القطاع الخاص، مشيرا الى ان تحرك الحكومة نحو تنفيذ الخصخصة خجول جدا ولا يتناسب مع الاهمية المعول عليها لهذا القانون الصادر عن المجلس منذ سنوات، ومازالت خطط الحكومة للخصخصة حبيسة الادراج، موضحا ان هذا هو افضل وقت لاشراك القطاع الخاص والتخلي عن المرافق التي تشكل عبئا على الحكومة.

من جهته، أكد النائب د.أحمد مطيع العازمي رفضه لأي توجه حكومي لزيادة اسعار البنزين، مشددا على ان اي خطوة تتخذها الحكومة في هذا الصدد ستكون دليلا على ضعف السياسة التي تنتهجها الحكومة لسد العجز في الميزانية العامة للدولة.

وأوضح مطيع في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان رفع اسعار البنزين في دول مجاورة لا يعني ضرورة اتباع خطوات أخرى مماثلة في الكويت، مبينا انه حتى بعد اعلان تلك الدول رفع اسعارها إلا انها تبقى أقل بكثير من اسعار البنزين الحالية في الكويت.

واضاف مطيع انه يخشى ان تكون الحكومة تحاول تعويض تعثرها في ايجاد حل لمشاكلها على حساب المواطن البسيط، مؤكدا انه على مستشاري الحكومة عرض خطة عملية جادة لتنويع مصادر الدخل وتعظيم ايرادات الدولة بدعم القطاع السياحي والصناعي والزراعي ودعم الاستثمارات الاجنبية في البلاد وتشجيعها.

واشار مطيع الى ان هذه القرارات ان تمت فإنها ستسبب عرقلة مشروعات خطة التنمية وستعطي الحجة للتجارة في رفع اسعار مختلف السلع والمواد الاستهلاكية.